

حراك "بكفي يا شركة الاتصالات" يشعل مواقع التواصل الاجتماعي ومطالبات بإقالة الوزير



02 يوليو 2020 - 12:47

اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة "فيسبوك"، بالهجمة الشرسة ضد شركات الاتصالات الفلسطينية "جوال وباتل وأوريدو"، لما تقوم به من انتهاك ونهب منتسبيها عبر حملاتها التي ارتفعت أسعارها فوق اللامعقول.

حراك "بكفي يا شركات الاتصالات"، "ارحل يا سدر" "حراكنا المجيد"، الذي بدأ فعلياً يأخذ صداه عبر مواقع التواصل الاجتماعي وانضم له الآلاف من أهل الضفة الغربية وقطاع غزة، للمطالبة برحيل وزير الاتصالات بحكومة د.محمد اشتية "إسحاق سدر".

رأس الهرم جاسر الجاسر الذي تم اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية، على خلفية منشوراته بالحراك الشعبي ضد شركات الاتصالات، حيث أصدرت محكمة صلح رام الله حكماً بحقه السجن لمدة 3 شهور.

وقالت "محامون من أجل العدالة" إن مباحث رام الله اعتقلت جاسر، قبل يومين، وتم إحالته ملفه مباشرة إلى المحكمة بتهمة "نقل اخبار مختلفة ومهينة عبر الهاتف وذلك خلافاً لنص المادة 91/أ من قانون الاتصالات اللاسلكية رقم 3 لسنة 1996".

وأضافت أن "ما جرى مع جاسر محاكمة لحرية الرأي والتعبير سيّما وأن المنشورات المنسوبة إليه، مشروعة وتعبر عن ضمير مئات آلاف الفلسطينيين، وتدعو في مجملها إلى محاربة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الممارسة في قطاع شركات الاتصالات وغيرها".

وتابعت: "نرى في هذه المحاكمة ضربة للعمل والنشاط النقابي، خاصة وأن المنشورات المنسوبة لجاسر لم تتعرض لأي شخص بالاساءة".

وطالبت "الجهات المختصة بضرورة وضع حد لمثل هذه المحاكمات، كون أن ساحة القضاء هي الملاذ الآمن والوحيد والتمتقي الذي يراهن عليه الناس، لوقف توغل السلطة التنفيذية ورأس المال".

وقالت إنه "يجب تفعيل قانون الاتصالات اللاسلكية، ودور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتصويب أوضاع شركات الاتصالات ومحاربة أي فساد مالي وإداري".

ودعت "لوقف ملاحقة نشطاء حراك بكفي يا شركات الإتصالات، حيث من المتوقع أن يتم إحالة النشطاء جهاد عبدو، وعزالدين زعول، وموسى القيسية للمحاكمة يوم الأربعاء القادم على خلفية نشاطهم النقابي".

"محاميون من أجل العدالة"، أكدت أنّ احتجاز الناشط جاسر، بعد استدعائه من قبل جهاز المباحث العامة في رام الله وذلك على خلفية منشورات نسبت إليه على صفحة "حراك بكفي يا شركات الإتصالات على موقع فيس بوك، ليتم إحالته بتاريخ 31/05/2020م إلى النيابة العامة في رام الله لغايات التحقيق معه، إلا أن النيابة العامة لم تقم باستجوابه وجرى إحالة الملف مباشرة إلى محكمة صلح جزء رام الله وذلك بتهمة ما أسمته لائحة الاتهام المنسوبة لجاسر "نقل اخبار مختلفة ومهينة عبر الهاتف وذلك خلافاً لنص المادة 91/ أ من قانون الاتصالات اللاسلكية رقم 3 لسنة 1996.

وتابعت، أنّه بتاريخ 1/6/2020 اصدرت محكمة صلح رام الله قرار يقضي بإدانة الناشط جاسر جاسر والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة شهور وذلك بعد استكمال إجراءات المحاكمة.

ودعت "محاميون من أجل العدالة"، لوقف ملاحقة نشطاء حراك بكفي يا شركات الإتصالات حيث من المتوقع ان يتم احالة النشطاء جهاد عبدو، وعزالدين زعول، وموسى القيسية يوم الأربعاء القادم الموافق 3/6/2020 على خلفية نشاطهم النقابي ودعوات اطلاقها لتصويب اوضاع شركات الاتصالات وتفعيل دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بناءً على اتصال وردهم من قبل النيابة العامة يوم أمس علماً بأن المذكورين كانوا قد خضعوا للاستجواب من السابق وجرى حفظ الملف في حينه.

وفي هذا السياق، كتبت العشرات من المنضمين للحراك كلمات ضد وزارة الاتصالات في حكومة رام الله، مؤكدة على مواصلتها لهذا الحراك حتى يتم العمل على إنهاء كافة الحملات التي تقوم بها الشركات الفلسطينية "جوال واوريدو" ضد مشتركيها.